Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748
EISSN: 2588-235X

المجلد7 / العدد12 ديسمبر(2019)، ص ص 223-243

فعالية النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د) في الجزائر ومدى توافقه مع معايير نظام ضمان الجودة – دراسة ميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة –

The Effectiveness of the Higher Education New System (LMD) in Algeria and its compatibility with the Quality Assurance System Standards - A field study at Mohamed Boudiaf-M'sila University.

عبد الحكيم بيصار [1]، عبد الرحمان القري [2]

Abdelhakim BISSAR [1], Abderrahmane ELGUERRI [2]

[1] جامعة محمد بوضياف – المسيلة، University of M'sila

abdelhakim.bissar@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف – المسيلة، University of M'sila

abderrahmane.elguerri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/08/06 تاريخ القبول: 2019/11/12 تاريخ النشر: 2019/12/30

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د) في الجزائر ومدى توافقه مع معايير نظام الجودة بجامعة محمد بوضياف – المسيلة، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج تلخص أهمها في أن النظام الجديد (ل م د) ذو تأطير فعال يساهم بدوره في تحقيق أهداف الجامعة التنموية، ويتكيف هذا النظام مع المعايير العالمية في التعليم ويتناسب في مخرجاته مع تلك النظم المعمول بها عالميا، وبالتالي يعتبر نظام فعال لتطبيق معايير نظام ضمان الجودة.

الكلمات المفتاحية : الجودة، نظام الجودة في التعليم العالي، النظام الجديد(ل م د)، معايير ضمان الجودة.

Abstract :

This study aimed to assess the effectiveness of the higher education new system (LMD) in Algeria and its compatibility with the quality assurance system standards at Mohamed Boudiaf-M'sila University. The study reached a set of results, inwhich the most significant result was that the new system (LMD) has an effective framework, which contributes to achieving the university's devlopmental goals. This system adapts to the international education standards and corresponds -in its outputs -the globally applicable systems; then it is an effective system for applying the quality assurance system standards.

Key words: *Quality, Quality System at the Higher Education, the New System (LMD), Quality Assurance Standards.*

JEL classification codes: I31 ،I23

المؤلف المرسل: عبد الحكيم بيصار، الإيميل المهني: abdelhakim.bissar@univ-msila.dz

1. مقدمة.

لاشك أن الجامعة كانت ولا تزال تحتل أهمية كبرى في نظم التنمية والتغيير، ولكي تضطلع الجامعة ونظمها التعليمية بدورها الريادي والهادف في مجالات التنمية لابد أن تتوافق هذه النظم مع متطلبات نجاحها والمتمثلة أساسا في تطبيقها لمعايير الجودة، فلقد صاغت الكثير من الدول نظم مختلفة للتعليم العالي تتناسب مع التغيرات الحاصلة في المجتمعات العالمية المختلفة ككل ومع امكانياتها وخصوصياتها الداخلية على وجه الخصوص، حيث وضعت معايير للجودة لتقييم مؤسساتها الجامعية ومدى توافقها مع هذه المعايير، حيث اختلفت هذه المعايير من دولة إلى أخرى .

والجزائر كغيرها من الدول انتهجت عدة سياسات اصلاحية للتعليم العالي منذ الاستقلال ساعية إلى مواكبة التطور الحاصل في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم ليستقر الأمر على تطبيق نظام جديد للتعليم العالي في السنوات الأخيرة يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الحاصلة في المجتمع الجزائري والظروف المحيطة به، تمثل في نظام (ليسانس–ماستر– دكتوراه) المطبق عالميا والذي شرع في تطبيقه لأول مرة سنة 2004، ليتم تعميمه بصفة نهائية على مختلف المؤسسات الجامعية في سنة 2008، وهذا بهدف الوصول إلى تكوين نوعي أكيد وفعلي، وتدعيم تكوين المكونين للوصول إلى تأطير مقبول للطلبة، ومضاعفة التناسق بين التعليم العالي الجامعي والأنشطة المهنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري، وخلق شهادات تتناسب مع تلك المعمول بها في النظم العالمية المتطورة.

ولقد تم بالتوافق مع بعث النظام الجديد للتعليم العالي بالجزائر اهتمام الوزارة الوصية بمدخل الجودة الشاملة في الجامعة وتأسيس اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي، إلا أن تنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي يتطلب مجموعة من القواعد التي من شأنها تفعيل نظم التدريس والتأطير وفق منهج بحثي سليم وإرساء معالم تنفيذ النظام الجديد وفق المناهج العالمية الرائدة للتعليم.

إشكالية الدراسة : بناءا على ما سبق وبغرض تقييم مدى فعالية النظام الجديد للتعليم العالي في الجزائر ومدى موافقته لمعايير نظام الجودة، كانت إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو التالي: ما مدى فعالية النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د) بالجزائر، وما مدى توافقه مع معايير نظام ضمان الجودة ؟

وتنقسم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم أساسيات النظام الجديد للتعليم العالي (ليسانس- ماستر- دكتوراه) في الجزائر؟
- ما هي أهم أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم العالي بالجزائر ؟
- هل يعتبر النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د) في جامعة محمد بوضياف – المسيلة نظام فعال ومناسب؟
- ما مدى توافق هذا النظام الجديد للتعليم العالي مع معايير نظام ضمان الجودة بجامعة محمد بوضياف – المسيلة ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للدراسة قمنا بصياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- يعتبر نظام (ل م د) نظام فعال ومناسب لإصلاح التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف – المسيلة .
- يتوافق نظام (ل م د) مع معايير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف – المسيلة .

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- التعرف على مفهوم الجودة والجودة في التعليم العالي.
- إبراز أهم أساسيات نظام (ل م د) المطبق في الجزائر.
- تبيان مدى فعالية نظام (ل م د) كنظام تعليمي جديد بالجامعة محل الدراسة.
- الوقوف على مدى توافق نظام (ل م د) لمعايير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بالجامعة محل الدراسة.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على أساسيات نظام (ل م د) كأحد الأنظمة التعليمية الرائدة في الجامعات العالمية وتقييم فاعليته ومدى تحقيقه لمبادئ الجودة في التعليم العالي بالجزائر، والتي تستند بالأساس إلى الوصول إلى تكوين نوعي فعلي يتناسب مع تلك المخرجات والشهادات المعمول بها في النظم العالمية المتطورة.

2. مفهوم الجودة : تعد الجودة وفقا للمواصفة (ISO 9001) عبارة عن مقياس لمدى تلبية حاجات الزبون ومتطلباته ولكون المواصفات تؤكد على ضرورة تحديد حاجات الزبون وكيفية إشباعها لهذا فان من يحكم على الجودة هو المستفيد أو الزبون، إن التطور في مفهوم الجوده يضمن الحفاظ على مستوى الجودة المطلوبة الذي نتج عنه تطور جديد في الجودة أطلق عليه ضمان الجودة بوصفه جميع الإجراءات المخططة والمنهجية اللازمة لإعطاء الثقة بأن العملية أو الخدمه المؤداة سوف تستوفي متطلبات الجودة. (محمود داود الربيعي، 2010).

3. الجودة في التعليم العالي :

1.3. مفهوم الجودة في التعليم العالي : تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفا فكريا لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة، وهي إن جاز لنا التعبير تمثل روح المؤسسة التعليمية، ولقد اختلفت رؤية المؤسسات والمهتمين حول تعريف مفهوم الجودة في التعليم العالي ونذكر منها الآتي : (اخليف الطراونة، 2010، ص5).

– تعريف وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالي (QAA) بالمملكة المتحدة الذي ينص على أن الجودة في التعليم العالي: " أسلوب لوصف جميع الأنظمة والمواد والمعايير المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينها، ويتضمن ذلك التدريس، وكيفية تعلم الطلاب، والمنح الدراسية والبحوث ".

– يعرفها بعض الباحثين بأنها : " مجموعة من الأنشطة والمهارات التي يقوم بها المسئولون لتسيير شؤون التعليم، التي تشمل التخطيط للجودة وتنفيذها وتقويمها وتحسينها في كافة مجالات العملية التعليمية ".

2.3. مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية الجامعية : صنفت العديد من الدراسات مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية إلى عدة تصنيفات تتطابق في البعض منها وتختلف في البعض الآخر، وهذا التطابق والاختلاف جاء تبعا لتوجهات وآراء الباحثين والمختصين، ويوضح الجدول (01) بعض الأمثلة لمؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية:

الجدول رقم (01) : بعض مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية الجامعية

مؤشرات ومعايير الجودة لدى ألبرت (Albert)	مؤشرات ومعايير الجودة لدى جوردن	مؤشرات ومعايير الجودة لدى لي هرفي (LEE HARVEY)	مؤشرات ومعايير الجودة في جامعة فلوريدا الأمريكية
1– الهيكل التنظيمي 2– البيئة المحيطة 3– المدخلات 4– العمليات 5– المسئولية 6– التمويل 7– الإصلاح التعليمي والتربوي 8– العوامل الاقتصادية والاجتماعية 9– الفعالية الإدارية للعملية التعليمية 10– فعالية التدريس 11–الانجاز المتضمن للنتائج المحصلة	1– المستوى النوعي للخريج الجامعي 2– البحوث العلمية للتدريسيين 3– سمعة وشهرة هيئة التدريس 4– عدد الطلبة الموجودين في مؤسسة التعليم 5– تكلفة كل طالب في العملية التعليمية 6– معدل الطالب لكل تدريسي 7– القبول وانتقاء الطلبة 8– حجم المؤسسة التعليمية	1– مؤشرات أكاديمية عامة 2– الثقة بالمؤسسة التعليمية 3– الخدمات المقدمة إلى المستفيدين 4– المؤشرات التنظيمية	1– التقدم العلمي 2– المردود (النواتج العلمية) 3– بقاء المتعلم في البرنامج مدة كافية لتحقيق الأهداف العلمية 4– انتقاء الطلبة 5– تخطيط البرنامج التوجيهي وتقويمه 6– المنهاج والتدريس 7– تنمية هيئة التدريس

المصدر : محسن الظالمي وآخرون (2010)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات) أكتوبر 2010 المنامة، البحرين.

4. النظام الجديد للتعليم العالي (ليسانس– ماستر– دكتوراه) في الجزائر : انتهجت الجزائر كغيرها من الدول عدة سياسات اصلاحية للتعليم العالي منذ الاستقلال ساعية إلى مواكبة التطور الحاصل في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم ليستقر الأمر على تطبيق نظام جديد للتعليم العالي والمتمثل في نظام (ليسانس، ماستر دكتوراه).

جاء الإصلاح الجديد الذي عرف بنظام (ل.م.د) أو نظام (ليسانس – ماستر– دكتوراه) في الواقع استجابة للمتطلبات التي أفرزتها العولمة وما تتطلبه من ضرورة تكييف البرامج التعليمية والشهادات الممنوحة ومحتوى الوحدات المدرسة بما يتلاءم والاحتياجات التي أفرزتها العولمة سواء تعلق الأمر بالمنظمة العالمية للتجارة أو اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهو ماعرف بنظام بولونا وهو نظام التعليم الذي يسمح بتجانس الشهادات الأكاديمية على المستويين الأوروبي والعالمي ويسهل حركة الأساتذة والباحثين والطلبة . (العلجة حاجي، 2013، ص32)

5. أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم العالي بالجزائر: لقد تم بالموازاة مع إصلاح التعليم العالي بالجزائر وبعث نظام ل م د، إنشاء أجهزة للتقييم وضمان الجودة، حيث تم تأسيس جهازين للتقويم في سنة 2010 وهما : (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012)

* اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي
* المجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

فالمجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مكلف بتقييم الاستراتيجيات والوسائل التي يتم وضعها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. كما أن هذا المجلس يقوم بتقدير الاحتياجات المتعلقة بالكفاءات من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، ويسهم في تحليل تطور المنظومة الوطنية للبحث، ويقترح إجراءات في إطار التنافس العلمي على المستوى الدولي.

أما اللجنة الوطنية لتقييم مؤسسات التعليم العالي فتتمثل مهامها في تقييم مجموع نشاطات وأعمال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بصفة منظمة، وفي إعداد نظام مرجعي ومعياري

وفي تحليل أعمال المؤسسات بغرض مضاعفة فاعليتها داخليا وخارجيا وفي بعث الحركية في التقييم الذاتي للمؤسسات، وفي تعزيز كل علاقة ممكنة مع تنظيمات التقييم وضمان الجودة المشابهة لها عبر العالم.

ويساعد جهازي التقييم هذين اللجنة الخاصة لضمان الجودة، فهذه الأخيرة تسهم في تطبيق برنامج الأعمال الواجب القيام بها بهدف استكمال عملية تنفيذ نظام ضمان الجودة. ويكون هذا خاصة عن طريق تكوين مسؤولي ضمان الجودة في مجال تقنيات التقييم الذاتي وإعداد المعايير والمرجعيات والكتب الوجيزة والأدلة.

6. الدراسة الميدانية لتقييم فعالية النظام الجديد (ل م د) ومدى موافقته لمعايير نظام الجودة :

بعد التطرق في النقاط السابقة إلى مفهوم نظام الجودة، ونظام الجودة في التعليم العالي ومن ثم تحديد أهم الإصلاحات التي رافقت مسار تطور الجامعة في الجزائر والمتمثلة في اعتماد النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د)، وأهم أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم العالي بالجزائر سنحاول في هذه النقطة تحديد ما مدى فعالية النظام الجديد (ل م د) وما مدى توافقه مع معايير ضمان الجودة، ولقد تم اختيار جامعة محمد بوضياف – المسيلة لإجراء هذه الدراسة الميدانية.

حيث تم إجراء الدراسة الميدانية ببعض كليات ومعاهد الجامعة، وتمثلت أساسا في كليات : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الإنسانية والاجتماعية ومعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، ومعهد تسيير التقنيات الحضرية، ولقد تم الاستعانة بأداة دراسية ميدانية متمثلة في الاستبيان والمقابلة والذي تم توزيعه على مجموعة من أساتذة الجامعة بهذه الكليات والمعاهد.

1.6. مجتمع وعينة الدراسة : وشمل مختلف الأساتذة العاملين بجامعة محمد بوضياف- المسيلة، وهذا في بعض كليات ومعاهد الجامعة، ولقد تكونت عينة الدراسة بعد توزيع الاستبيان واسترجاع مجموعة منه من 120 فرد.

2.6. أدوات المعالجة الإحصائية : تستخدم في الدراسات العلمية عدة أدوات للمعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها، وهذا بهدف القيام بالتحليل الإحصائي على أكمل وجه والحصول على نتائج وتوصيات من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات المنوطة بالبحوث العلمية.

أ. البرنامج الإحصائي SPSS : يستخدم البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها كالإحصاءات الوصفية واختبارات الفرضيات وتحليل التباين والارتباط والانحدار مما يساعد الباحث في فهم ما يدور حوله ويوفر له المعلومات اللازمة لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة . (محفوظ جودة، 2008، ص7)

ب. مؤشرات الدراسة الإحصائية : تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية المتوفرة في برنامج SPSS الإصدار 19 وهذا بغرض وصف الدراسة وفهم مضمونها وإعطاء نتائجها بصورة دقيقة ومحتكمة على مؤشرات إحصائية دقيقة، وفيما يلي نعرض أهم هذه المؤشرات :

– **مقياس ليكارت Likert Scale** : هو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحدا منها.

– **التكرارات والنسب المئوية** : وتستعمل التكرارات والنسب المئوية لمعرفة عدد ومحتوى إجابات أفراد العينة، والمكونات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

– **المقاييس الوصفية** : تستخدم المقاييس الوصفية لإيجاد مجموعة من الإحصاءات كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين، وفي حالة بحثنا تم الاعتماد على هذه المقاييس لوصف

الظاهرة والحكم على استجابة عينة الدراسة، وتمثلت هذه المقاييس الوصفية في: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري الذي استخدم لمعرفة مدى تشتت اجابات عينة الدراسة.

– **معامل الارتباط ألفا كرونباخ** : واستخدم لمعرفة مدى ثبات استبيان الدراسة .

3.6. خطوات بناء أداة الدراسة ووصفها :

أ. أداة الدراسة ومكوناتها : لأجل تحقيق أهداف الدراسة تم القيام ببناء أداة الدراسة (استبيان)، تم صياغة عبارات الاستبيان بعد الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، إضافة إلى الاستعانة بآراء بعض الأساتذة ذوي الاختصاص في مجال الدراسة، وآراء بعض الفاعلين من ذوي الخبرة في المؤسسة التي تم إجراء الدراسة الميدانية بها، وقد تكون الاستبيان من قسمين القسم الأول خصص للمعلومات الشخصية، وقسم ثاني خصص لأسئلة الاستبيان حيث ضم 28 عبارة موزعة على 02 محاور، وكان على النحو التالي:

القسم الأول : وخصص للمعلومات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة والمتمثلة في الأساتذة حيث ضم المعلومات التالية : الجنس، السن، الرتبة العلمية، الخبرة المهنية والإنتماء إلى مخبر بحث أو مشروع بحث.

القسم الثاني : وتكون من محاور الاستبيان الاثنين وهي :

– **المحور الأول** : تعلق بتبيان مدى فعالية نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) في الجزائر وتكون من 12 عبارة.

– **المحور الثاني** : تعلق بتحديد مدى توافق النظام الجديد (ل م د) مع معايير ضمان الجودة وتكون من 16 عبارة .

ب. صدق الاستبيان وثباته :

– **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)** : لقد تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التعليم العالي، وكذلك بعض الفاعلين من ذوي الخبرة في المؤسسة التي تم إجراء الدراسة الميدانية بها، حيث تم اطلاعهم

على الاستبيان وأخذ جميع اقتراحاتهم وإجراء التعديلات اللازمة عليه، حيث كان الاستبيان في البداية مخصصا لجميع هيئات الجامعة (الطلبة، الهيئة الإدارية والأساتذة)، ليصبح مستقرا على فئة الأساتذة فقط نظرا لإطلاعهم ومعرفتهم بالموضوع وهذا بعد الأخذ بآراء المحكمين، وتم أيضا تعديل وتقليص بعض العبارات.

– ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) : لقد تم استخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) حيث يستخدم لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا يتصف بالصدق والاتساق . (محفوظ جودة، 2008، ص298) ولقد تم تطبيق نتائج عينة الدراسة الاستطلاعية والمتكونة من 15 فرد من أساتذة الجامعة لقياس الثبات، والتي استخدمت في الحصول على قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ، حيث أن قيمته تكون مقبولة عندما تكون أكبر من 0.6 والجدول رقم (02) يوضح نتائج قياس ثبات أداة الدراسة :

الجدول رقم (02) : نتائج قياس ثبات الاستبيان

المحور	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الارتباط Alpha cronbach
01	فعالية نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) في الجزائر	12	0.785
02	مدى توافق النظام الجديد (ل م د) مع معايير ضمان الجودة	16	0.834
الإتجاه العام لأداة الدراسة		28	0.825

المصدر : مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على اجابات أفراد عينة الدراسة.

يتبين من الجدول رقم (02) أن قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ هي عالية وتتراوح بين 0.785 في حدها الأدنى وبين 0.834 في حدها الأعلى بالنسبة للمحاور 01 و02 وهي أكبر من 0.6 وهذا يدل على أن الإجابات في المحورين على درجة عالية من الثبات، أما قيمة ألفا كرونباخ لأداة الدراسة أو الثبات الكلي فقد قدرت بـ : 0.825 وهي الأخرى عالية جدا، وهذا يعني أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات .

ونستخلص من قياس صدق الاستبيان وثباته، أن الاستبيان صالح لقياس ما تم تحديده من أهداف بغية الوصول إليها.

– **تطبيق الاستبيان** : بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان ومدى صلاحيته للاستخدام في الدراسة، تم توزيع 140 استمارة على أفراد عينة الدراسة الذين لم تشملهم استمارات العينة الاستطلاعية، وأمكن استرجاع 125 استمارة منها 05 استمارات غير صالحة ليصبح العدد الاجمالي 120 استمارة بإضافة استمارات العينة الاستطلاعية وهو ما يمثل عينة البحث.

7. نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها : من أجل تحديد مدى فاعلية نظام (ل م د) بالجزائر وموافقته لمعايير ضمان الجودة من خلال الدراسة الميدانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة والوصول إلى الهدف الرئيسي للبحث، واستخلاص النتائج المتعلقة بإشكالية الدراسة، سنحاول في هذه النقطة تلخيص النتائج المتوصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية والأداة الدراسية المتمثلة في الاستبيان ومن ثم تفسير هذه النتائج لإعطاء إجابة عن الأسئلة المنوطة بالإشكالية.

1.7. خصائص عينة الدراسة : نلخص في هذه النقطة توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص المحددة في القسم الأول والخاصة بالبيانات الشخصية، من خلال : جنس العينة، سن العينة الرتبة العلمية، الخبرة المهنية والإنتماء إلى المخبر أو مشروع البحث.

– بالنسبة لمتغير الجنس يبين توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال متغير الجنس أن نسبة الذكور هي النسبة الغالبة حيث تقدر بـ 76.7%، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 23.3%، وبالنسبة لمتغير السن نلاحظ أن نسبة المبحوثين ممن تتراوح أعمارهم بين (31-40 سنة) تستحوذ على النسبة الأكبر في أفراد عينة الدراسة أي بـ 43%، أما الفئة الأقل فهي فئة أقل من 30 سنة حيث قدرت بـ 22 شخص فقط أي ما نسبته 18.3% من عينة الدراسة.

– وتبين نسب توزيع أفراد عينة الدراسة حول متغير الرتبة العلمية أن فئة الأساتذة المساعدين هي الغالبة بنسبة 84%، تليها الفئات الثلاث الأخرى بنسب متساوية أي بنسبة 10%، مع

ملاحظة أنهم ذوو خبرة متوسطة تغلبوا عنها الفئة من 11 سنة وأكثر بنسبة 50.8% والفئة من 05 إلى 10 سنوات بنسبة 38.3% وتشكل الفئة المتبقية ما نسبته 10.8%.

– ومن خلال الجدول يتبين أن نسبة الأساتذة المنتمين إلى مخبر بحث أو مشروع بحث النسبة الغالبة بما يقدر بـ 72%، ويؤكد هذا التوزيع في عينة الدراسة أن أفراد العينة على قدر كبير بالمعرفة والإطلاع على الموضوع.

2.7. تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة : سنحاول في هذه النقطة تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لمحتوى الأسئلة الموجودة في الاستبيان، وهذا بغرض الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم وضعها في اشكالية الدراسة، واختبار فرضياتها، من خلال التعرض إلى أهم المؤشرات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المعالجة الاحصائية بنظام SPSS، وهذا بالتطرق إلى نتائج كل محور من محاور أداة الدراسة.

أ. نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول : سوف نتناول في هذا الجزء تحليل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة بجامعة محمد بوضياف– المسيلة على فقرات المحور الأول والذي يتعلق بالسؤال الذي ينص على : هل يعتبر النظام الجديد للتعليم العالي (ل م د) في جامعة محمد بوضياف – المسيلة نظام فعال ؟ ويوضح الجدول رقم (03) نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول الخاص بمدى فعالية نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) في الجزائر.

الجدول رقم (03) : نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تصحيح السلبيات التي يعاني منها نظام التعليم العالي لتحسين نوعية التكوين وتكييفه مع المهن الجديدة	2.02	1.061
02	تكييف نظام التعليم العالي الجزائري مع المعايير العالمية لتصبح الجامعة الجزائرية قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على المستوى الدولي	1.62	0.831

03	تحقيق تأثير متبادل بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق ربطها بسوق العمل والاستجابة لمختلف متطلبات المجتمع	2.26	1.049
04	انفتاح الجامعة على العالم الخارجي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا وكذا تشجيع وتنويع التعاون الدولي	2.21	0.744
05	ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع تحسين ظروف استقبال ومراقبة الطلبة وتسهيل حركتهم بين الجامعة الجزائرية والجامعات الدولية	1.98	1.319
06	تطوير مناهج التعليم وطرق التقييم وبالتالي مضاعفة المراقبة المستمرة للطالب وتوجيهه واختياره	1.96	1.072
07	تمكين الطلبة المتفوقين من الوصول إلى الدراسات العليا والخروج بشهادات عليا وبكفاءة في مدة قصيرة	2.42	1.313
08	إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية لتكوين نوعية ملائمة لاحتياجات سوق العمل وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في خطط الدولة التنموية	1.78	1.205
09	الوصول إلى تكوين نوعي أكيد وفعلي لتدعيم تكوين المكونين والوصول إلى تأطير مقبول للطلبة	2.09	1.174
10	مضاعفة التناسق بين التعليم العالي الجامعي والأنشطة المهنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري	1.75	1.031
11	خلق شهادات تتناسب مع تلك المعمول بها في النظم العالمية المتطورة	1.9	0.738
12	يتناسب هذا النظام مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري ويواكب التطور الحاصل في قطاع التعليم العالي على المستوى العالمي	2.43	1.075
	الدرجة الكلية للمحور	2.02	0.41

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان والمعالجة ببرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (03) أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن نظام التعليم الجديد (ل م د) بالجزائر ذو فعالية مقبولة، ويتجلى ذلك بموافقتهم النسبية على عبارات المحور الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.02) وهو متوسط قريب من المتوسط النظري للمحور (3) ويتجه في جانب الموافقة، وبانحراف معياري قدره (0.415) يعكس تجانس كبير في اجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاحات الجديدة المتمثلة في بعث نظام (ل م د) أصبحت ذات فعالية كبيرة تتناسب

والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري وتواكب التطور الحاصل في قطاع التعليم العالي على المستوى العالمي.

كما يتضح من الجدول رقم (03) أيضا أن جميع المتوسطات الحسابية لجميع الخصائص والأهداف المسطرة لنظام (ل م د) (تصحيح السلبيات، التكييف، تحقيق التأثير، انفتاح الجامعة، تطوير مناهج التعليم...) كانت في جانب الموافقة على هذه الأهداف وتراوحت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول ما بين 1.62 و 2.43 وهي متوسطات تقع كلها ضمن المجال (موافق بشدة وموافق ومحايد) لمقياس ليكارت، ما يعكس مستوى الاستجابة لأفراد عينة الدراسة بالإيجاب حول فقرات المحور الأول.

كما أن الانحرافات المعيارية لجميع الخصائص والأهداف التي تبنتها منظومة الإصلاح للتعليم العالي في إطار نظام (ل م د) كانت تتراوح كلها ما بين 0.738 و 1.319 وجميعها ذات قيم صغيرة مؤكدة وجود تجانس كبير في استجابة أفراد العينة عن كل عبارة للمحور الأول وبالتالي دقة قيم المتوسط الحسابي. وهذا يعني أن الأهداف المسطرة لتفعيل التعليم العالي بالجزائر ضمن النظام الجديد (ل م د) تتسم بكثير من الفعالية، وتلقى القبول حسب استجابات أفراد عينة الدراسة، ما يعني أن هذا النظام فعال لتحسين العملية التعليمية الجامعية والنهوض بقطاع التعليم العالي بالجزائر وإصلاح الاختلالات والسلبيات في القطاع.

ب. نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني: سوف نتناول في هذا الجزء تحليل نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة بجامعة محمد بوضياف– المسيلة على فقرات المحور الثاني والذي يتعلق بالسؤال المتضمن : ما مدى توافق هذا النظام الجديد للتعليم العالي مع معايير نظام ضمان الجودة بجامعة محمد بوضياف – المسيلة ؟ ويوضح الجدول رقم (04) نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني الخاص بمدى توافق نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) مع معايير نظام ضمان الجودة.

الجدول رقم (04) : نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	تعقد الجامعة دورات تدريبية ومؤتمرات لتفعيل مفهوم الجودة لدى الأساتذة والطلبة	2.25	0.725
14	توفر الجامعة الإمكانيات اللازمة لعمل خلية ضمان الجودة	1.52	0.898
15	توفر الجامعة للأساتذة الوسائل اللازمة للابتكار والتغيير من أجل الوصول إلى مخرجات تعليمية جيدة وناجحة	2.25	0.882
16	الحرص على استمرار التحسين والتطوير لتحسين جودة التعليم من قبل الأساتذة	2.08	1.4
17	يمتلك الأستاذ مهارات الجودة الشاملة المرتبطة بالقدرة على تحديد المشكلات والأهداف والتقويم المستمر	2.24	0.733
18	تسعى الجامعة إلى ترقية روح الإبداع والتطوير وتعمل على تقدير وتثمين مجهودات الأساتذة والطلبة المتميزين	1.74	0.966
19	يستفيد الأساتذة بصفة دورية من التكفل المادي بالتربصات والمشاركة في التظاهرات العلمية بالخارج لتحسين المستوى المعرفي	1.78	1.17
20	مد جسور التواصل بين مختلف الفاعلين في الجامعة ومحيطها الخارجي لاستدراك النقائص في البرامج التكوينية	1.98	1.495
21	وضع مدونات فتح التخصصات وعروض التكوين وفق مناهج علمية وإسنادها لأساتذة ذوو اختصاص ومستوى معرفي لائق	1.94	0.802
22	تتناسب برامج التعليم والتخصصات المفتوحة في نظام (ل م د) لمتطلبات سوق العمل	2.43	0.923
23	تستجيب البرامج التعليمية المقترحة للتطور التكنولوجي والتغيرات الحاصلة في المجتمع والمحيط الخارجي	2.18	0.941
24	يتم تقييم البرامج التعليمية بصفة دورية لتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع	2.13	1.1
25	يتلاءم حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي مع مردوده الاقتصادي والاجتماعي	2.92	1.185
26	هناك هياكل وتجهيزات وتوثيق جامعي ذو جودة مقبولة (من خلال توفر المكتبات والمراجع والمخابر) تسمح بانجاح العملية التعليمية	1.93	1.186
27	معايير توجيه الطلبة على الميادين والشعب والتخصصات تتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم الخاصة	1.52	0.809
28	يعتبر نظام (ل م د) النظام الأمثل لتطبيق معايير نظام الجودة في التعليم العالي	2.52	1.119
	الدرجة الكلية للمحور	2.02	0.31

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان والمعالجة ببرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (04) أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن نظام التعليم الجديد (ل م د) بالجزائر يتوافق بدرجة كبيرة مع متطلبات نظام الجودة، ويتجلى ذلك باتجاه الإجابة نحو عبارات المحور الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.02) وهو متوسط قريب من المتوسط النظري للمحور (3) ويتجه في جانب الموافقة بدرجة كبيرة، وبانحراف معياري قدره (0.31) يعكس تجانس كبير في اجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاحات الجديدة المتمثلة في بعث نظام (ل م د) أصبحت ذات فعالية كبيرة في نظم التعليم العالي وتتوافق مع العمل بمعايير نظام الجودة في التعليم العالي والذي أنشأ له لجنة وطنية لضمان الجودة ومتابعة وتقييم مؤسسات التعليم العالي ومدى فاعليتها التعليمية والتكوينية.

كما يتضح من الجدول رقم (04) أيضا أن جميع المتوسطات الحسابية لجميع الخصائص المطلوبة ضمن معايير نظام الجودة المعمول به في التعليم العالي كانت في جانب الموافقة على هذه المعايير وتراوحت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني ما بين 1.52 و 2.59 وهي متوسطات تقع كلها ضمن المجال (بدرجة كبيرة جدا وبدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة) لمقياس ليكارت، ما يعكس مستوى الاستجابة لأفراد عينة الدراسة بالإيجاب حول فقرات المحور الثاني.

كما أن الانحرافات المعيارية لجميع المعايير المعتمدة في نظام ضمان الجودة حسب عينة الدراسة تتوافق بدرجة كبيرة مع منظومة الإصلاح للتعليم العالي من خلال نظام (ل م د) وكانت تتراوح هذه الانحرافات كلها ما بين 0.733 و 1.495 وجميعها ذات قيم صغيرة مؤكدة وجود تجانس كبير في استجابة أفراد العينة عن كل عبارة للمحور الثاني وبالتالي دقة قيم المتوسط الحسابي.

وهذا يعني أن التعليم العالي بالجزائر ضمن النظام الجديد (ل م د) يتوافق بدرجة كبيرة مع معايير ضمان الجودة وتلقى القبول حسب استجابات أفراد عينة الدراسة، ما يعني أن هذا

النظام فعال لتحسين العملية التعليمية الجامعية والنهوض بقطاع التعليم العالي بالجزائر وتقديم خدمات تكوينية ذات جودة راقية.

3.7 ملخص نتائج الدراسة : سنحاول في هذه النقطة تلخيص نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لمحتوى العبارات الموجودة في الاستبيان وهذا بغرض اختبار فرضيات الدراسة والاجابة على الأسئلة التي تم وضعها في اشكالية الدراسة والتي تخص الدراسة الميدانية، بغية الوصول إلى نتيجة عامة. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام توزيع ستودنت (من خلال القيمة sig عند مستوى معنوية 5%)، والاعتماد على الاحصاءات الوصفية المتحصل عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث كانت نتائج اختبار الفرضيات ملخصة في الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : ملخص نتائج استجابات أفراد العينة حول عبارات المحورين

المحور	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة الاحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة Sig
01	فعالية نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) في الجزائر	2.022	0.415	25,79	0.000*
02	مدى توافق النظام الجديد (ل م د) مع معايير ضمان الجودة	2.021	0.315	33,97	0.000*

* دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05).

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاستبيان والمعالجة ببرنامج SPSS

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى : بناءا على ما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها بواسطة التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول والمتعلق بالفرضية الأولى المتمثلة في : يعتبر نظام (ل م د) نظام فعال ومناسب لإصلاح التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف – المسيلة .

يتضح من الجدول رقم (05) أن أغلب أفراد عينة الدراسة يقرون بالموافقة نحو كل عبارات المحور، ويتجلى ذلك بموافقتهم النسبية على عبارات المحور الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.02) وهو متوسط قريب من المتوسط النظري للمحور (3) ويتجه في جانب

الموافقة، وبانحراف معياري قدره (0.415) يعكس تجانس كبير في اجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول، وباستعمال اختبار(ت) لعينة واحدة والذي كانت قيمته موجبة وتقدر بـ (25.79)، من أجل معرفة دلالة الفرق الموجود بين المتوسط الكلي والمتوسط النظري (3)، تبين وجود فروق معنوية (دالة احصائيا) بين المتوسطين لصالح المتوسط الكلي للمحور عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض (0.05)، وهو ما يعني قبول الفرضية الأولى.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية : من خلال النتائج المتحصل عليها بواسطة التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني والمتعلق بالفرضية الثانية المتمثلة في : يتوافق نظام (ل م د) مع معايير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف – المسيلة .

يتضح من الجدول رقم (05) أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون بأن نظام التعليم الجديد (ل م د) بالجزائر يتوافق بدرجة كبيرة مع متطلبات نظام الجودة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.02) وهو متوسط قريب من المتوسط النظري للمحور (3) ويتجه في جانب الموافقة بدرجة كبيرة، وبانحراف معياري قدره (0.315) يعكس تجانس كبير في اجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني، وباستعمال اختبار(ت) لعينة واحدة والذي كانت قيمته موجبة وتقدر بـ (33.97)، من أجل معرفة دلالة الفرق الموجود بين المتوسط الكلي والمتوسط النظري (3)، تبين وجود فروق معنوية (دالة احصائيا) بين المتوسطين لصالح المتوسط الكلي للمحور عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض (0.05)، وهو ما يعني قبول الفرضية الثانية.

8. الخاتمة:

تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية من صنع المجتمع، وهي تمثل قمة الهرم التعليمي له ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب، بل لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في صياغة وتكوين الشباب الجامعي علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، فهي أداة المجتمع في صنع قيادته في

مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية، والتي من خلالها يتابع المجتمع مسيرة تنميته.

والجامعة الجزائرية كغيرها من المنظمات الحكومية تحاول مسايرة التطورات التي ترافق وقتنا الحاضر ومسايرة متطلبات التنمية لتحقيق التغير الذي يحتاجه المجتمع من رقي ورفاهية، والتمتع بمتطلبات الحياة الكريمة، فحاولت الجامعة الجزائرية عبر مراحل تطورها المختلفة صياغة الآليات المثلى في بناء وظائف الجامعة بما يحقق لها التقدم المطلوب للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، حيث خلصت في مرحلتها الأخيرة من مراحل الإصلاح والتطور إلى اعتماد نظام (ل م د) الذي يعتبر ذو صيغة عالمية معمول به في كثير من الدول، مما يسمح بخلق التناسق مابين التكوينات والشهادات الجزائرية وتلك المعمول بها عالميا.

نتائج الدراسة : من خلال الدراسة الميدانية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة، تم الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لها وتم التوصل إلى جملة من النتائج نذكر منها :

– ساهمت الإصلاحات الجديدة التي تم استدراكها ضمن النظام الجديد (ل م د) حسب عينة الدراسة في تذليل السلبيات والمساهمة في تنمية فعالية قطاع التعليم العالي، وهذا بخلق تكوينات تتناسب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وتعمل على خلق شهادات تتكيف ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي المساهمة في أن تأخذ الجامعة الجزائرية دورها الريادي في اكتساب المعرفة والسير بالحركة التنموية للبلاد.

– يتوافق النظام الجديد (ل م د) حسب أفراد عينة الدراسة في تطبيقه بدرجة كبيرة ومعايير نظام ضمان الجودة، فالجامعة الجزائرية عبر مراحل تطورها المختلفة، سعت لمواكبة نظيراتها في الدول المتطورة إلى أن انتهت الإصلاحات باعتماد نظام (ل م د) الذي يتوافق في طريقة عمله وإسناده للتكوينات ذات النوعية والفعالية بدرجة كبيرة مع معايير ضمان الجودة.

" وعليه وكنتيجة عامة ومن خلال الدراسة الميدانية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة تم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، حيث تم التوصل إلى أن النظام الجديد ذو تأطير فعال

يساهم بدوره في تحقيق أهداف الجامعة التنموية، ويتكيف هذا النظام مع المعايير العالمية في التعليم ويتناسب في مخرجاته مع تلك النظم المعمول بها عالميا وبالتالي يعتبر نظام فعال لتطبيق معايير ضمان الجودة ".

التوصيات : لكي تضطلع الجامعة الجزائرية بدورها التنموي الفعال في المجتمع والريادي في مجال تكوين المعرفة التي يحتاجها المجتمع، لا بد أن يعاد النظر في مواجهة تلك المعوقات التي تحد من مساهمتها في الجودة التعليمية وتقل من دورها التنموي، ولعل ذلك يتطلب جملة من الإصلاحات نذكر أهمها :

– بناء أسس علمية للتعليم العالي والبحث العلمي تتوافق مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– وضع خطة إصلاحية للجامعة تبنى من دراسات ميدانية والعمل على الاستمرارية في نهجها بإشراك الأساتذة والباحثين.

– توفير الامكانات اللازمة للبحث العلمي من خلال دعم المنشآت القاعدية الضخمة والتجهيزات المتطورة الحديثة.

– تغليب سياسة التكوين الكيفي والنوعي على سياسة الكم وتوفير تكوين متخصص ومؤهل لخدمة مؤسسات المجتمع.

– خلق فضاءات للتنسيق بين الجامعة ومحيطها الخارجي والقطاعات الاقتصادية والحيوية الأخرى.

– بعث أسس للتعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال لتوفير التوافق بين التكوين والميدان المهني المتمثل في سوق العمل.

– تفعيل البحث العلمي في الجامعة ليقوم بوظيفته الأساسية في خدمة المجتمع من خلال إيجاد أبحاث هادفة تطبيقية وبرامج أكاديمية تتوافق مع الواقع الاجتماعي والخروج من دائرة البحوث النظرية.

– إعادة القيمة الاجتماعية للتعليم والجامعة من خلال إعادة النظر في المنظومة التربوية والجامعية ككل.

قائمة المراجع:

الكتب:

- **محفوظ جودة،** (2008)، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.

مقال في مجلة:

- **العلجة حاجي،** (2010)، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق – دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د – ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية جامعة الشلف – الجزائر، العدد 10.

مقال منشور في ملتقى:

- **اخليف الطراونة،** (2010)، ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية، البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر: (العلوم والتكنولوجيا : محركان للتغيير) المنعقد يومي 10 -12 ماي 2010 بمدينة الحسن العلمية، الأردن.

- **محسن الظالمي وآخرون،** (2010)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات) أكتوبر 2010، المنامة، البحرين.

- **محمود داود الربيعي،** (2010)، تقويم كفايات تدريسي كلية التربية الرياضية جامعه بابل وفق منظور إدارة الجوده من وجهة نظر طلبتهم، ورقة بحثية مقدمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق، جامعة بابل، كلية التربية الرياضية، العراق.

التقارير والقوانين :

- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،** (2012)، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر"50 سنة في خدمة التنمية".